أهم العقبات التطبيقية التي تعيق مكافحة جريمة غسل الأموال

Major Practical Obstacles to Combating the Crime of Money Laundering

الأستاذ الدكتور عقل يوسف مقابلة
جامعة اليرموك/ الاردن

Abstract: This study examines the major obstacles to combating the crime of money laundering at both the national and international levels. An important obstacle is bank secrecy, which means that a bank is duty-bound not to divulge the secrets of its clients, including account numbers, deposited amounts, safe deposit boxes, and the financial facilities and loans granted to them. Consequently, access to this information is prohibited in order to protect the interests of the client and the bank except in such situations as may be permitted by law.

Also, criminal investigators in money laundering face the difficulty of gathering evidence, which is a very hard tasks due to the trans-border nature of that crime and the sophisticated methods used by the perpetrators who are clever, aware of the applicable laws, and careful not to leave traceable records or papers with the banks that could lead to them.

Banks may not comply with the duty to monitor although banks bear great responsibility in combating money laundering since deposits and withdrawal transactions are carried out mostly through the banks. This is despite the fact that the laws relating to bank secrecy obligate the banks to notify the competent authority of each transaction exceeding a certain amount of money and of any remittance of foreign currency above a certain value.

Further, the lack of experience with the employees in the financial sector is a major obstacle to the success of combating money laundering. Therefore, it is necessary to build the capacity of these employees through local and international training courses so that they will become aware of the means and methods used by the holders of 'dirty money' to conceal it.

Besides, the weakness of the international cooperation is an obstacle that limits the efficiency of combating money laundering. This weakness is due to a number of reasons, such as: the conflict of interests between States, some States have not signed relevant treaties relating to combating money laundering, and the political and economic instability in some countries which causes the transfer of money to safe places out of these countries.

الملخص: تتناول هذه الدراسة أهم عقبات مكافحة جريمة غسل الأموال على الصعيد الوطني والدولي، وأهمها السرية المصرفية التي تعني الواجب الملقى على البنك بعدم افشاء اسرار العملاء، ومنها ارقام الحساب، والمبالغ المودعة في حساب العملاء، والخزائن الحديدية، والتسهيلات والقروض الممنوحة لهم، وهذا يشكل مانعا من الاطلاع على الاموال التي تودع في البنوك، الا في الحالات التي يسمح بها القانون، وذلك تحت ذريعة حماية الحق الشخصي للعميل، وحماية مصلحة البنك، وصعوبة جمع الأدلة الجرمية التي تعد من اشق المهام التي تواجه المحقق في جرائم غسل الاموال، وذلك بسبب طبيعة هذه الجريمة العابرة للحدود، والاساليب المعقدة التي يلجأ اليها الجناة، الذين يكونون على درجة عالية من الوعي و الدهاء والاطلاع على القوانين، وحرصهم على عدم ترك أية اوراق لدى البنوك تساعد على معرفتهم وتتبع اثرهم، وعدم التزام البنوك بالمراقبة رغم ان العبء الاكبر في مكافحة غسل الاموال يقع عليها لان عمليات الابداع والسحب تتم من خلالها غالبا، ورغم ان بعض قوانين السرية المصرفية تفرض عليها ابلاغ الجهات المختصة بالمكافحة عن كل عملية مصرفية نقدية تزيد قيمتها عن مبلغ معين، وكذلك الابلاغ عن كل عملية دخول او خروج لعملة اجنبية تزيد عن حد معين. وقلة الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي التي تعد عقبة كبرى امام انجاح عمليات المكافحة. لذا يجب اخضاع هؤلاء لبرامج ودورات تدريبية محلية او دولية من اجل تبصيرهم بالاساليب والطرق التي يلجأ اليها اصحاب الاموال القذرة من اجل اخفائها، وضعف التعاون الدولي في هذا المجال الذي يعد من العقبات الرئيسية التي تحد من فاعلية المكافحة، وذلك لاسباب كثيرة منها سعي بعض الدول لتحقيق بعض مصالحها حتى لو تعارضت مع مصالح الدول الاخرى، وعدم انضمام بعض الدول الى الاتفاقيات الدولية التي تكافح عمليات غسل الاموال، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يؤدي الى هروب الاموال الى الخارج للبحث عن ملجأ آمن.

This study concludes that some countries adhere to bank secrecy to achieve its own interests, while some poor countries may facilitate the remittance of funds regardless of their source in order to tackle domestic problems of unemployment and poverty, especially because financial aid from the rich countries to poor countries is decreasing. Also, several countries do not participate in the international and national efforts to combat money laundering and coordination and data sharing is not sufficient between the surveillance authorities at the international level, and it is sporadic and weak at the national level.

This study recommends to improve international cooperation in respect of money laundering, calls on rich countries to assist the poorer countries, and recommends that bank secrecy should not be unnecessarily adhered to, and that the employees in the financial sector should be trained through advanced programmers to educate them with the means used by the holders of dirty money.

Key words: crime fighting, money laundering, banking, international cooperation.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود بعض الدول التي تتمسك بالسرية المصرفية على أعمال البنوك، من أجل الوصول إلى بعض الأهداف الخاصة، وسعي العديد من الدول وخاصة الفقيرة منها إلى الحصول على الأموال و بغض النظر عن مصدرها، بحجة أنها بحاجة ماسة إلى هذه الأموال من أجل مواجهة العديد من المشاكل التي تعاني منها كالفقر والبطالة، في ظل تراجع حجم الأموال التي تقدم من دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقير، هذا بالإضافة إلى عدم اشتراك العديد من الدول في الجهود الدولية والوطنية التي بذلت في هذا المجال، وعدم وجود تنسيق وتبادل للمعلومات بين أجهزة المراقبة على المستوى الدولي وضعفه وتشتته على المستوى الوطني.

وقد أوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها، تفعيل التعاون الدولي في هذه المجال، ومد يد العون من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وعدم التمسك غير المبرر بالسرية المصرفية، واخضاع العاملين بالقطاع المالي ببرامج تدريب متطورة تعرفهم بالأساليب التي يلجأ إليها أصحاب الاموال القذرة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الجريمة، غسل الأموال، البنوك، التعاون الدولي.

المقدمة:

لقد عرف المشرع الأردني غسل الاموال في المادة الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم(46) لسنة(2007) بأنه كل فعل ينطوي على ابدال الاموال او تحويلها او نقلها او تمويه مصدرها او الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الاصلية المتحصل منها المال او اكتساب الاموال او حيازتها او استخدامها او ادارتها او حفظها او استثمارها او ايداعها او اخفاء او تمويه الطبيعة الحقيقية لها او مصدرها او مكانها او حركتها او كيفية التصرف فيها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن ايا من هذه الاموال المتحصلة من اي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (4) من هذا القانون.

مشكلة الدراسة:

توضح هذه الدراسة مدى الاهتمام المحلي والدولي بظاهرة غسل الاموال التي باتت تهدد الامن القومي في جميع الدول، وضرورة الوقوف على اهم العقبات التي تحد من مكافحتها وايجاد الحلول المناسبة سواء على الصعيد المحلي او الدولي من اجل ازالة هذه العقبات.

اسئلة الدراسة:

- ماهي اهم العقبات التي تحد من مكافحة جريمة غسل الاموال؟
- هل تعد الاساليب والوسائل المتبعة في مكافحة هذه الجريمة كافية للحد منها على الاقل سواء على المستوى المحلي او الدولي؟
- ما هي الاساليب والوسائل الحديثة التي يجب اتباعها من اجل الحد من هذه الجريمة الظاهرة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الآثار المدمرة التي تنجم عن ظاهرة غسل الاموال، و ضرورة ايجاد الحلول المناسبة من أجل القضاء على العقوبات التي تحد من مكافحة هذه الآفة الخطرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى لفت انتباه المهتمين إلى ضرورة إزالة العقوبات التي تحد من نجاعة وسائل مكافحة هذه الجريمة، نظراً للآثار الضارة التي تلحق بالعديد من الدول، فحسب بعض المصادر تقدر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن هذه الجريمة بـ (750-1000) مليار دولار أمريكي سنوياً، وذلك بسبب انخفاض الدخل القومي، وانخفاض قيمة العملة، وانخفاض حجم الأموال المدخرة، وارتفاع نسبة التضخم، وإفساد مناخ الاستثمار، هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية كارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة والآثار السياسية كالتدخل في بعض أنظمة الحكم وتمويل النزاعات الدينية و العرقية.

كلمات المفتاح:

- اللجنة-اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- الوحدة-وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- الوحدة النظرية-الوحدة التي تمنح في اي دولة الاختصاص اللازم لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- الاخطارات-تعني الاخطارات التي تتلقاها الوحدة من البنوك وشركات الصرافة وشركات الدفع والتحصين وشركات التأمين وشركات المجوهرات...الخ.

خطة الدراسة:

ستقسم هذه الدراسة إلى مبحثين يخصص الأول منهما للعقبة الأهم على الإطلاق ألا وهي عقبة السرية المصرفية، أما المبحث الثاني فيخصص لدراسة العقوبات الأخرى، وذلك على النحو التالي:

المبحث الاول:السرية المصرفية.

المطلب الاول:مفهوم السرية المصرفية.

المطلب الثاني:دور السرية المصرفية في الحد من وسائل المكافحة.

المطلب الثالث:نظم السرية المصرفية.

المبحث الثاني:العقوبات الأخرى.

المطلب الاول:صعوبة جمع الادلة.

المطلب الثاني:عدم التزام البنوك بالمراقبة.

المطلب الثالث:قلة الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي بطرق المكافحة.

المطلب الرابع:ضعف التعاون الدولي.

المطلب الخامس:الجهود الدولية والوطنية في مكافحة غسل الاموال.

المبحث الأول السرية المصرفية

ستعرض الدراسة في هذا المبحث لمفهوم السرية المصرفية، وتبين دورها في الحد من وسائل المكافحة، ثم تعرض لنظم السرية المصرفية في بعض الدول المتقدمة والنامية. وبناءً على ذلك قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم السرية المصرفية.

المطلب الثاني: دور السرية المصرفية في الحد من وسائل المكافحة.

المطلب الثالث: نظم السرية المصرفية.

المطلب الأول

مفهوم السرية المصرفية

يقصد بالسرية المصرفية، الواجب الملقى على عاتق المصرف بعدم إفشاء أسرار العملاء التي حصل عليها بفعل وظيفته، وذلك بموجب نصوص قانونية صريحة تفرض التكتّم وتعاقب على الإفشاء(شافي،2001: 285).

وبمعنى آخر فإن السرية المصرفية تشكل مانعاً من الإفلاع على الأموال التي تودع في البنوك، حيث تفرض الأنظمة المصرفية في مختلف الدول السرية على العمل المصرفي ولكن بدرجات متفاوتة، كما تحرص البنوك على عدم تقديم المعلومات عن العملاء إلا لمن تحددهم القوانين، وذلك بذريعة حماية الحق الشخصي للعميل، وحماية مصلحة البنك نفسه، حيث تحرص البنوك في الاحتفاظ بسرية أعمالها عن بعضها البعض لأنها تتنافس محلياً وعالمياً، ولأن السرية تساهم في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتولد الثقة بالاقتصاد القومي للدولة وبالجهز المصرفي وتشجع الاستثمار(سليمان،2004: 65) .

ويشمل السر المصرفي كل أمر أو واقعة تصل إلى علم البنك سواء بسبب هذا النشاط أو بمناسبة، وسواء أفضى العميل نفسه إلى البنك بهذا الأمر أو أفضى به أحد من الغير، ويكون للعميل مصلحة في كتمانها(القليوبي،1992:ص 265).

وبمعنى آخر فإن كل أسرار العملاء التي وصلت إلى علم البنك سواء بطريق مباشر أو غير مباشر تدخل في نطاق السر المصرفي(القضاة،2004: 107).

ويشمل السر المصرفي رقم الحساب، والمبالغ المودعة في حساب العميل سواء كان دائناً أو مديناً، والخزانة الحديدية والتسهيلات والقروض الممنوحة له، ومدى التزامه بسداد الأقساط، والضمانات المقدمة منه في التسهيلات والقروض والشيكات التي يسحبها العميل على البنك وغيرها من الأمور المتصلة بأعماله ونشاطه لدى البنك(القضاة،2003: 107)

ويستند التزام البنك بالمحافظة على أسرار عملائه على مبدأ حماية الحق في الخصوصية إذ لكل إنسان الحق في حماية حرمة حياته الخاصة بما فيها شؤونه المالية والاقتصادية ومعاملاته المصرفية مع البنوك فلا يجوز للغير الإفلاع دون مبرر مشروع على أسرار العملاء، لأن الإفلاع يشكل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وقد تترتب عليه مسؤولية البنك(محمددين،د.ت: 79)، وحيث أن مصلحة العميل تقتضي محافظة البنك على أسرارها فمن الواجب على البنك الالتزام بعدم إفشاء أسرارها فإن أخل البنك بهذا الالتزام يتعين عليه دفع التعويض المناسب للعميل سواء كان هذا الإخلال مقصوداً أو غير مقصود بسبب الإهمال أو عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة(الحمادي،2005: 395).

والالتزام بالسرية المصرفية يقع على عاتق موظفي البنك وبغض النظر عن درجاتهم الوظيفية وأهميتها، فهذا الالتزام يقع على عاتق المدراء في البنك ومسؤولي الائتمان فيه وغيرهم من كبار المسؤولين والمندوبين وإذا أفشى أحد الموظفين في البنك أسرار العميل فتقوم مسؤولية البنك على أساس مسؤولية المتبوع عن أخطاء تابعة طالما وصلت المعلومات أو أسرار العميل التي أفشيت إلى علم التابع بمناسبة عمله أو نشاطه في البنك (محمد، د.ت: 62). ولكن البنك لا يعد مسؤولاً عن إفشاء السر المصرفي إذا حصل الإفشاء من التابع بعد تركه للعمل في البنك وذلك بسبب انتهاء رابطة التبعية بين البنك والموظف الذي ترك العمل بالبنك، وهنا تثور مسؤولية التابع شخصياً على أساس المسؤولية التقصيرية ويسأل جزائياً لأن إفشاء السر المصرفي يضر بمصلحة الفرد ويضر بالمصلحة العامة (الحمادي، 2005: 395).

ولا يكون الالتزام بالسر المصرفي قاصراً على العاملين بالبنك الذين سبقت الإشارة إليهم فهو يشمل بالإضافة إليهم الأشخاص الذين يعملون ويطلعون على أسرار عملاء البنك بحكم مراكزهم كأعضاء مجلس إدارة البنك ومفوضو الحسابات والمحامون والمستشارون الماليون للبنك والقضاة والخبراء الذين يطلعون على بعض العمليات المصرفية بسبب عرض المنازعات التي تثور بين البنك وعملائه عليهم (الحمادي، 2005: 395). وخلاصة القول فإن السرية المصرفية تعني الالتزام بعدم إفشاء أسرار عملاء البنوك وأساس هذا الالتزام نصوص قانونية توجب التكتف وعدم الإفشاء إلا في الحالات التي يسمح بها القانون من أجل حماية الحرمة الخاصة بالعمل من جانب، وحماية مصلحة البنك من جانب آخر.

المطلب الثاني

دور السرية المصرفية في الحد من المكافحة

توفر السرية المصرفية العديد من الاحتياجات الاقتصادية بسبب ما تقدمه من إجراءات لأصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن الحماية والأمان وإخفاء حقيقة مصادرها، وهذا ما يلبي ضالة أصحاب السيولة النقدية الكبيرة والمشتبه بها، والتي يسعى أصحابها جاهدين إلى غسلها ودمجها في الدورة الاقتصادية الطبيعية.

ولا يقف دور السرية المصرفية عند هذا الحد بل يتعداه إلى تأمين طرق التهرب الضريبي، وتغطي التحويلات النقدية المشبوهة، هذا بالإضافة إلى أنها توفر الملجأ المنشود للأموال القذرة والتي جرى تملكها بطرق غير مشروعة، وهذا يعني أن السرية المصرفية تمكن المجرمين من إخفاء الأموال الضخمة التي يحصلون عليها من جراء ارتكاب الجرائم الخطيرة كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالأعضاء البشرية والدعارة وسرقة الآثار ونهب أصحاب المراكز المتقدمة في بعض الدول الغنية لثروات الشعوب..... الخ. ولذلك فإن المؤسسات المالية التي تتمسك بالسرية المصرفية المهنية تغري أصحاب هذه الأموال في إيداع أموالهم في هذه المؤسسات وبالتالي غسلها وإخفاء مصادرها غير المشروعة (عبد المنعم، 1997: 26).

وبناء على ما تقدمه البنوك من إجراءات لأصحاب الأموال غير المشروعة فإن أحد الشراح يرى بأن من أهم عيوب السرية المصرفية أن البنوك قد تقوم بدون قصد بتمويل عمليات وصفقات من الأنشطة غير المشروعة مما يساهم في غسل الأموال (قشقوش، 2007: 92).

وبمعنى آخر فإن التمسك بالسرية المصرفية والتشدد بذلك يمثل عقبة كبيرة أمام مكافحة جريمة غسل الأموال، ولذلك فإن من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل مكافحة هذه الجريمة الآفة هي الاستقصاء والتفتيش عن الأموال غير المشروعة من أجل معرفة مصادرها، هذا بالإضافة إلى تحليل العمليات النقدية وجمع المعلومات الخاصة بتبادل الأموال، وهذا يتطلب الكشف عن الودائع الموجودة في البنوك ولكن هذه المساعي قد تفشل بسبب اصطدامها بعقبة السرية المصرفية (الشافى، 2001: 292).

وقد تبين أن عمليات غسل الأموال تتركز في الدول التي تمتاز بوجود سرية مصرفية صارمة في نظامها المصرفي كما هو الحال في سويسرا وإيطاليا ولبنان (سليمان، 2004: 65).

وهكذا نرى أنه كلما زادت السرية المصرفية كلما زاد خطر انتشار عمليات غسل الأموال لأنها تستفيد من هذه السرية ولذلك يجب على البنوك إقامة توازن دقيق بين السرية المصرفية من جهة، وحق الدولة في الإطلاع ضمن ضوابط معينة حتى لا تصبح السرية المصرفية الحصن الذي يتمترس بداخله الحاصلون على الأموال القذرة من مصادر غير مشروعة.

لقد تضافرت الجهود الدولية من أجل تخفيف القيود المصرفية التي تعيق مكافحة جريمة غسل الأموال وذلك من خلال المعاهدات الدولية والاتفاقيات (الشافي، 2001: 296).

ومن الاتفاقيات التي كان لها دور واضح في دعم الاتجاه إلى تقييد السرية المصرفية والمالية اتفاقية فيينا لعام 1988 الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتي أوجبت على الدول الأطراف فيها القيام بكل ما يلزم من تدابير لتمكين سلطاتها المختصة من تتبع وتجميد الأموال المتحصلة من جرائم الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال أو الأموال التي تعادل قيمة هذه المتحصلات أو الوسائط المستخدمة أو التي يقصد استخدامها بأية كيفية في ارتكاب هذه الجرائم، وذلك بقصد مصادرتها في النهاية، ولذلك على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تخول محاكمها وسلطاتها المختصة صلاحية الأمر بتقديم التسهيلات المصرفية أو المالية أو التجارية ولا يحق لأي طرف أن يرفض القيام بذلك بحجة السرية المصرفية (الحمادي، 2005: 396).

وقد ساند التشريع النموذجي للأمم المتحدة الاتجاه المنادي بتقييد السرية المصرفية والمالية من أجل تسهيل كشف جرائم غسل الأموال، لأنه لا يجوز الاحتجاج بالسرية المصرفية من أجل رفض تقديم المعلومات اللازمة للتحريات أو المسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات أو بشأن غسل الأموال القذرة المتحصلة من المخدرات (الحمادي، 2005: 396).

وبمعنى آخر فإنه لا يجوز للمصارف أو المؤسسات المالية والوسطاء الماليين والمحامين والموظفين العموميين الاحتجاج بالسرية المهنية من أجل الامتناع عن تقديم وتسهيل كل ما يساعد في كشف مصادر الأموال القذرة. وهكذا يتضح لنا أن التمسك الشديد بالسرية المصرفية يمثل عقبة أمام تتبع الأموال غير المشروعة وبعيق كشف عمليات غسل الأموال التي تتم عبر البنوك التي يلجأ إليها أصحاب هذه الأموال من أجل إضفاء الشرعية عليها وإخفاء مصادرها غير المشروعة لأن هذه البنوك تشكل ملاذاً آمناً لأموالهم، وقد اتجهت أغلب القوانين حديثاً إلى وضع قيود على مبدأ السرية المصرفية أي سرية الحسابات بالبنوك من أجل الحد من غسل الأموال، وأصبح بالإمكان الإطلاع على تلك الحسابات بأمر من القضاء، أو عن طريق التزام المؤسسات المالية بأخطار الجهات المختصة في الدولة عن العمليات المالية المشبوهة ومن هذه القوانين القانون الفرنسي والإيطالي والسويسري. وأما عن الوضع في الأردن فقد سن المشرع الأردني قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لسنة (2007)، وقد نصت المادة (29) منه على أنه "لا تحول الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية المنصوص عليها في أي قانون آخر دون تطبيق أي من أحكام هذا القانون".

ومن الأحكام التي احتواها هذا القانون التزام البنوك العاملة في المملكة وفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج، وشركات الصرافة، وشركات تحويل الأموال، والشركات التي تمارس الأنشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة الأوراق المالية، والشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس أيّاً من الأنشطة التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة التأمين وشركات أخرى وردت في نص المادة (13) من القانون المذكور أعلاه بالإجراءات المنصوص عليها في المادة (14) من نفس القانون، ومن هذه الإجراءات التعرف على العميل وعدم التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية أو أصحاب الأسماء الصورية أو الوهمية أو مع البنوك الوهمية، وأخطار وحدة مكافحة غسل الأموال المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون فوراً عن العمليات المشبوهة سواء تمت هذه العمليات أم لم تتم.

ومن الأحكام الهامة التي تساعد في كشف عمليات غسل الأموال ما جاء في المادة (16) من القانون المذكور التي تؤكد على انتقاء المسؤولية الجزائية أو المدنية أو التأديبية عن كل شخص طبيعي أو معنوي من الأشخاص المشار إليهم في المادة (13) من هذا القانون عند قيام أي منهم بحسن نية بواجب الأخطار عن أي من العمليات المشبوهة أو تقديم معلومات أو بيانات عنها وفقاً لأحكام هذا القانون.

وهناك العديد من الأحكام الأخرى التي احتواها القانون وكلها تساعد على كشف عمليات غسل الأموال ومنها ما جاء بالمادة (3/6) من القانون المذكور والتي تنص على تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

وهكذا يتضح لنا بأن المشرع الأردني لم يعد حريصاً على التمسك بالسرية المصرفية وقد كان هدفه من وراء ذلك كشف كل العمليات المالية المشبوهة التي يكون الهدف منها إضفاء صفة المشروعية على الأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة.

وللعلم فإن المشرع الأردني يفرض على البنوك بموجب المادة (93) من قانون البنوك رقم (28) لسنة (2000) إذا علمت أن تنفيذ أي معاملة مصرفية أو أن تسليم أو دفع أي مبلغ يتعلق أو يمكن أن يتعلق بأي جريمة أو بأي عمل غير مشروع أن تقوم فوراً بإشعار البنك المركزي بذلك (مقابلة، 2004:494) وبتاريخ 2001/8/5 أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات مكافحة غسل الأموال رقم (2001/10) سناً لأحكام المادة (93) من قانون البنوك سالف الذكر وسناً لأحكام قانون الصرافة رقم (26) لسنة (1992) والتي جاء في ديباجتها رغبة من البنك المركزي في المساهمة في دعم الجهود المبذولة لمكافحة عمليات غسل الأموال وحرصاً على سمعة الجهاز المصرفي داخل المملكة وخارجها فإننا ندرج أدناه الإجراءات التي يتعين على البنوك وشركات الصرافة أتباعها لغايات مكافحة غسل الأموال، وقد بينت البنود من ثانياً إلى الرابع عشر الإجراءات الواجب اتباعها من قبل البنوك والتي لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام (الشرفات، 2002: 18).

ومن أجل مكافحة عمليات غسل الأموال فإن المشرع اللبناني قد ألزم بموجب المادة (4) من قانون مكافحة تبييض الأموال و تمويل الارهاب رقم (44) لسنة (2015) المصارف و المؤسسات المالية و شركات الایجار التمولي و المؤسسات التي تصدر و تروج بطاقات الايفاء او الائتمان و المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الكترونيا و مؤسسات الصرافة و الشركات التي تتعاطى الوساطة المالية و هيئات الاستثمار الجماعي و أية مؤسسات تخضع لترخيص او لرقابة مصرف لبنان التقيد بالموجبات التالية و بالنصوص التنظيمية التي تصدر عن مصرف لبنان لغاية تطبيق احكام هذا القانون:

- 1-التحقق من شخصيات العملاء الطبيعيين او المعنويين بالاستناد الى وثائق او معلومات او بيانات موثوقة.
- 2-التحقق من هويات العملاء العابرين اذا كانت العمليات المنفذة تفوق قيمتها المبالغ التي يحددها مصرف لبنان.
- 3-تحديد هوية صاحب الحق الاقتصادي و اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق منها بالاستناد الى وثائق او معلومات او بيانات موثوقة.
- 4-الاحتفاظ بصور عن المستندات المتعلقة بالعمليات كافة و بالمعلومات او البيانات او بصور عن الوثائق المتعلقة

بهوية المتعاملين لمدة 5 سنوات على الاقل بعد انجاز العمليات او انتهاء علاقة التعامل، ايهما اطول.

5-القيام بالمراقبة المستمرة و مراجعة علاقات التعامل.

6-تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في البنود (من 1-5 اعلاه) على العملاء الدائمين و العابرين عند نشوء شك حول صحة المعلومات المصرح عنها و المتعلقة بالتعرف عليهم، او عند نشوء شك بتبييض اموال او تمويل ارهاب، وذلك بمعزل عن أي سقوف او استثناءات تحد من تطبيق هذه الاجراءات.

7-اللاخذ بالمؤشرات التي تدل على احتمال وجود عمليات تبييض للاموال او تمويل ارهاب و مبادئ الحيطة والحذر لكشف العمليات المشبوهة.

و كذلك فقد ألزمت المادة الخامسة من القانون اللبناني المذكور المؤسسات غير الخاضعة لقانون سرية المصارف لسنة (1956) كشرركات التأمين و نوادي القمار و تجار ووسطاء العقارات و تجار السلع ذات القيمة المرتفعة (كالحلي والاحجار الكريمة والذهب والتحف الفنية والآثار القديمة) مسك سجلات بالعمليات التي تفوق قيمتها المبالغ التي تحددها هيئة التحقيق الخاصة المنشئة بموجب المادة السادسة من هذا القانون، والتقييد بما جاء في المادة الرابعة من هذا القانون وبالنصوص التنظيمية التي تصدر عن الهيئة لغايات تطبيق احكام هذا القانون، وكذلك أوجبت هذه المادة على المحاسبين المجازين وكتاب العدل تطبيق هذه الموجبات عند اعدادهم او تنفيذهم لصالح عملائهم ايا من الخدمات التالية و هي: بيع و شراء العقارات، وادارة اموال العملاء المنقولة و غير المنقولة، وادارة الحسابات المصرفية و حسابات الاوراق المالية و تنظيم المساهمات الخاصة بإنشاء الشركات او ادارتها. أما المحامون فتسري عليهم عند قيامهم بالخدمات المذكورة اعلاه نفس الموجبات المبينة اعلاه على ان تحدد اصول تطبيق هذه الموجبات بموجب آلية تضعها نقابة المحامين في بيروت و طرابلس. وكذلك تلزم المادة السابعة من القانون اللبناني سالف الذكر المعنيين المشار اليهم في المادتين الرابعة و الخامسة من هذا القانون عند اعدادهم او تنفيذهم معاملات لصالح عملائهم ابلاغ رئيس هيئة التحقيق الخاصة فوراً المشكلة بموجب المادة (6) من هذا القانون عن تفاصيل العمليات المنفذة او التي جرت محاولة تنفيذها و التي يشتبهون بأنها تتعلق بتبييض اموال او بتمويل ارهاب. هذا بالاضافة الى الكثير من الاجراءات الهامة التي احتواها القانون المذكور و التي لا يتسع المجال لذكرها.

المطلب الثالث

نظم السرية المصرفية

لن يتسع المجال لدراسة نظم السرية المصرفية في كل الدول لذلك ستكون الدراسة قاصرة على بعض الدول المتقدمة والنامية وبناء عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين تخصص الفرع الأول منهما لنظم السرية المصرفية في بعض الدول المتقدمة، أما الفرع الثاني فنخصصه لنظم السرية المصرفية في بعض الدول النامية.

الفرع الأول

السرية المصرفية في بعض الدول المتقدمة

ستكون دراستنا في هذا الفرع قاصرة على دراسة السرية المصرفية في كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: السرية المصرفية في سويسرا:

يعد الالتزام بالسرية المصرفية في سويسرا من الأعراف المستقرة، وقد جعلت هذه الأعراف من سويسرا مركزاً مصرفياً عالمياً لرؤوس الأموال، وخاصة بعد اعتمادها نظام الحسابات السرية الرقمية حيث يتم التعامل مع الحساب على أساس رقمي ودون معرفة اسم صاحب الحساب إلا من قبل مدير البنك، الذي يقوم شخصياً بفتح الحساب وإعطائه رقماً معيناً مع بقاء اسم صاحبه سرياً (الشافي، 2001:288) ولكن الضغوط الكثيرة التي تعرضت لها سويسرا وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تخليها عن العمل بنظام الحسابات السرية الرقمية.

وتطبيق السرية المصرفية على مصرف الحكومة وعلى معاملات البنوك فيما بينها حيث يعتبر القانون أن اعتراف البنك بوجود حسابات للعميل مخالف للقانون حتى ولو كان ذلك فيما بين موظفي البنوك، وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون العقوبات السويسري يعاقب كل من يقوم بكشف سر تجاري أو صناعي إلى جهة حكومية أو أجنبية أو منظمة أجنبية أو مشروع خاص أو وكيل لأي منها بالسجن أو الغرامة أو بكلتا العقوبتين (عبد العظيم، 2007: 246)، ولكن التمسك المتشدد بالسرية المصرفية لم يستمر كما كان في السابق ففي عام (1991) أوقفت التعامل بنظام الحسابات الرقمية، وفي عام (1998) أصدرت قانون تبيض الأموال الذي ألزم البنوك بتبليغ الجهات المختصة بالدولة عن الحسابات المشكوك فيها وتجميد الأرصدة المشبوهة وهذا يدل على أن سويسرا لم تعد تتمسك بالسرية المصرفية من أجل كشف عمليات غسل الأموال، واعتمادها المزيد من الشفافية في الأعمال المصرفية وذلك بسبب الانتقادات التي تعرضت لها البنوك السويسرية وخاصة في السنوات الأخيرة حتى أن بعض الجهات السويسرية طالبت بالحد من السرية المصرفية وانتقدت التكتم المبالغ فيه من قبل البنوك.

ثانياً: السرية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون السرية المصرفية الصادر عام (1970) نظاماً غير متشدد للسرية المصرفية حيث أن هذا القانون يسمح بكشف سرية الحسابات المصرفية في الحالات التي تتعلق بالمصلحة العامة أو بمصلحة البنك أو في حالة حدوث نزاع بين البنك والعميل، أو في حالة الموافقة الصريحة أو الضمنية من العميل هذا بالإضافة إلى حق الحكومة الفيدرالية الأمريكية بمراقبة الصفقات النقدية الكبيرة وحركة العملة الصادرة والواردة من خلال متطلبات الأقرار المفروضة على كل من البنوك والعملاء وفي حالة عدم الالتزام تفرض على المخالف عقوبة الحبس أو الغرامة أو كلتا العقوبتين (الشافى، 2001: 289) وبعد أحداث 2001/9/10 التي استهدفت مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع في واشنطن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القوانين أهمها القانون الوطني الأمريكي الصادر بتاريخ 2001/10/26 لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال وأدخلت تعديلات على قانون السرية المصرفية ومن هذه التعديلات منع فتح حسابات المراسلة للمصارف الافتراضية أي المصارف الصورية أو الوهمية التي لا وجود لها في أي مكان، ومطالبة المؤسسات المصرفية الأمريكية بكشف المعلومات والسجلات عن عملائها ومعاملاتها المصرفية بناء على طلب من السلطات الرقابية الأمريكية، وقد كان سبب ذلك اكتشاف السلطات الأمريكية أن منفذي الهجمات المذكورة قد استخدموا البنوك الأمريكية في الداخل والخارج لتمويل عملياتهم (سليمان، 2004: 88).

الفرع الثاني

السرية المصرفية في بعض الدول النامية

ستكون دراستنا في هذا الفرع قاصرة على السرية المصرفية في كل من الاردن ولبنان .

أولاً: السرية المصرفية في الأردن:

لا يوجد في الأردن قانون خاص بالسرية المصرفية، ولكن هناك العديد من النصوص القانونية المتناثرة في العديد من القوانين الأردنية ومن هذه القوانين قانون الشركات الأردني الذي يوجب على البنوك أن تأخذ شكل الشركة المساهمة العامة من الناحية القانونية ويحظر هذا القانون على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أيه معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة إذا كانت تعتبر ذات طبيعة سرية.

ومن يخالف ذلك قد يعزل ويلزم بالتعويضات التي تطالب بها الشركة بسبب الأضرار التي لحقت بها علماً بأن موافقة الهيئة العامة على إبراء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لا تمنع من هذه المساءلة، هذا بالإضافة إلى أن المادة (230) من قانون الشركات تلزم مراجعي الحسابات بعدم الكشف عن أسرار العملاء التي يطلعون عليها بحكم عملهم، كما أن قانون تدقيق الحسابات رقم (3) لعام (1985) ونظام جمعية مدققي الحسابات رقم (47) لعام (1987) يلزمان المدقق بعدم إفشاء أسرار العملاء إلا في الأحوال التي تجيزها القوانين، وكذلك فإن المادتان (72 و73) من قانون البنوك رقم (28) لعام (2000) تلزمان البنك بمراعاة السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وخزائنتهم لديه ولا يجوز إعطاء أية معلومات عنها إلا بناء على موافقة خطية من صاحب الحساب أو الوديعة أو من أحد ورثته أو بقرار قضائي أو في أي حالة من الحالات التي يسمح بها القانون.

ويستمر الالتزام بعدم الإفشاء حتى بعد انتهاء علاقة العمل بالبنك ولا يستثنى من ذلك إلا في حالة نشوب نزاع قضائي بين البنك وعملية حيث يجوز للبنك الكشف عن المعلومات والبيانات الخاصة بهذا العميل من أجل إثبات حقه.

وقد فرض المشرع الأردني في المادتين المذكورتين عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة المالية التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن خمسين ألف دينار أو بكلا العقوبتين على من يقوم بالإفشاء دون مبرر مشروع.

ويشمل حظر إفشاء المعلومات الخاصة بعملاء البنوك بالإضافة إلى العاملين بالبنوك ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة موظفي البنك المركزي الذين يطلعون على المعلومات الخاصة بعملاء البنوك بحكم عملهم كون حسابات البنوك تخضع للتدقيق بواسطة موظفي البنك المركزي هذا بالإضافة إلى موظفي الرقابة والتفتيش على البنوك وعلى شركات الصرافة إلا في الحالات التي يجيزها القانون وهذا ما تؤكد المادة (75) من قانون الشركات سالف الذكر. ولكن لا يفوتني أن أذكر في هذا المقام بأن المادة (93) من قانون البنوك سالف الذكر قد أوجبت على البنك إذا علم أن تنفيذ أي معاملة مصرفية أو أن تسليم أو دفع أي مبلغ يتعلق أو يمكن أن يتعلق بأي جريمة أو بأي عمل غير مشروع أن يقوم فوراً بإشعار البنك المركزي بذلك، وإذا تسلم البنك المركزي هذا الإشعار أو علم من أي مصدر آخر أنه طلب من البنك تنفيذ معاملة مصرفية أو تسليم أو دفع مبلغ يتعلق أو يمكن أن يتعلق بجريمة أو بأي عمل غير مشروع فعليه وعلى الرغم من أحكام أي تشريع آخر إصدار أمر إلى ذلك البنك بالامتناع عن تنفيذ تلك المعاملة أو الامتناع عن تسليم أو دفع ذلك المبلغ لمدة أقصاها ثلاثون يوماً، وعلى البنك المركزي إشعار أي جهة رسمية أو قضائية بذلك ولا يعتبر إفصاح البنك عن أي معلومات بموجب أحكام المادة (93) هذه إخلالاً بواجب السرية ولا يتحمل البنك المركزي ولا البنك الذي قدم الإشعار للبنك المركزي أية مسؤولية.

وأخيراً صدر قانون غسل الأموال رقم (46) لعام (2007) والذي ألزم البنوك العاملة في المملكة وفروعها العاملة في الخارج وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال وغيرها من الشركات التي ورد ذكرها في المادة (29) من هذا القانون بالعديد من الأحكام من أجل مكافحة جريمة غسل الأموال ومنها على سبيل المثال التعرف على هوية العميل، وعدم التعامل مع مجهولي الهوية أو البنوك الوهمية وأخطار وحدة مكافحة غسل الأموال التي شكلت بموجب هذا القانون فوراً عن العمليات المشبوهة سواء تمت هذه العمليات أو لم تتم، وقد سبق التعرض للأحكام الهامة في هذا القانون في المطلب الثاني من المبحث الأول فلا داعي للتكرار.

ثانياً: السرية المصرفية في لبنان:

لقد كانت لبنان تعد من أشد دول العالم تمسكاً بنظام السرية المصرفية فقد أصدرت قانوناً خاصاً بالسرية المصرفية منذ عام (1956) في حين أن بعض الدول لم تفكر بعد في إصدار مثل هذا القانون. وقد أصدرت لبنان قانون السرية المصرفية والذي يعد القانون الأشد صرامة في العالم رغم وجود حماية قانونية لسرية العمل المصرفي في المادة (579) من قانون العقوبات والتي تفرض السرية المطلقة على المصارف حيث لا يجوز كشف السر المصرفي لأي جهة خاصة أو عامة، وسواء كانت هذه الجهة قضائية أو إدارية أو مالية إلا في حالات معينة وردت على سبيل الحصر وهي:

1- صدور إذن خطي من صاحب الشأن أو ورثته أو الموصي لهم برفع السرية المصرفية.

2- إفلاس العميل أو المصرف.

3- وجود نزاع قضائي بين العميل وبين البنك بسبب المعاملات المصرفية.

4- وجود دعوى ذات علاقة بجريمة الكسب غير المشروع.

وتطبق المصارف اللبنانية نظام الحسابات الرقمية بناء على طلب أصحاب الأموال، ولا يجوز لأي موظف من موظفي المصرف الإطلاع على هذه الحسابات إلا المدير ونائبه فقط، رغم أن الموظفين العاملين بالبنك ملزمين بالسرية المصرفية (عبد العظيم، 2007: 295).

وقد يقال بأن سبب هذا الالتزام المتشدد في السرية المصرفية يرجع إلى المحافظة على أسرار العملاء، ولكنني أرى بأن هناك هدف آخر سعت إليه المصارف في كل من لبنان وسويسرا ألا وهو جذب رؤوس الأموال، فأصبحت كلا الدولتين قبلة للأموال التي لا تعرف مصادرها.

وفي إبريل من عام (2001) أقر مجلس النواب اللبناني مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، حيث أصبحت من أول الدول العربية التي أقرت تشريعاً بهذا الشأن وذلك بسبب التعاون بين لبنان ومجموعة العمل المالي الخاص (FATF) المنبثقة عن مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبار التي اجتمعت في باريس عام (1989) والتي كلفت برسم سياسات فعالة لمكافحة غسل الأموال، وقد أصدرت هذه المجموعة في عام (1990) تقريراً بالإجراءات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

ومنذ حزيران عام (2002) اتخذت الجمعية العمومية للأعضاء في مجموعة الدول السبع الكبار قراراً بشطب لبنان عن اللائحة السوداء للدول والمناطق غير المتعاونة مع المعايير التي وضعتها مجموعة (FATF) سالفه الذكر (عربية، 2004: 131).

وأخيراً سن المشرع اللبناني قانون مكافحة تبييض الاموال و تمويل الارهاب رقم(44) لسنة(2015).

وفي ختام هذا المطالب أود القول بأن كل من لبنان وسويسرا تعدان من الدول التي تتمسك تمسكاً صارماً بالسرية المصرفية وهذا الأمر دفع الكثير من أصحاب الأموال بالتوجه اليهما بحثاً عن ملجأ آمن لأموالهم ولكن هذا الموقف لم يعد يتماشى مع التوجهات الدولية الحديثة التي تسعى جاهدة من أجل إبرام الاتفاقات والمعاهدات وتحث على المزيد من التعاون الدولي من أجل مكافحة جريمة غسل الأموال التي ألحقت بالكثير من الدول الكثير من الأضرار الفادحة.

المبحث الثاني عقبات المكافحة الأخرى

هناك العديد من العقبات التي تحد من مكافحة جريمة غسل الأموال فمنها على سبيل المثال استفادة جماعات الجريمة المنظمة من التطور التكنولوجي استفادة كبيرة حيث استخدمت هذه الجماعات هذا التطور من أجل إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال القذرة عن طريق القيام بأعمال متنوعة من أجل إخفاء صفة المشروعية على هذه الأموال وسعي الدول الفقيرة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار فيها والقضاء على مشاكل الفقر والبطالة بغض النظر عن مصادر هذه الأموال.

ولا ننفي سراً إذا قلنا أن العديد من الدول النامية تسعى جاهدة من أجل الحصول على هذه الأموال وذلك عن طريق تقديمها للإغراءات والتسهيلات لأصحابها وخاصة في ظل تزايد نسب البطالة والفقر، وتراجع القروض الدولية الميسرة للدول الفقيرة.

صحيح أن هناك العديد من الدول النامية والغنية التي تسعى إلى مكافحة جريمة غسل الأموال ولكن الدول الفقيرة مازالت غير مؤهلة للقيام بهذه المهمة الصعبة ولذلك يجب على الدول الغنية أن تقوم بمساعدة هذه الدول عن طريق تقديم الأموال والأجهزة المتطورة التي تستخدم في عملية المكافحة بالإضافة إلى تدريب العاملين في القطاع المصرفي وأجهزة الرقابة وتعريفهم بأحدث الأساليب والطرق التي تستخدم في المكافحة (عربية، 2004:118). وعلى أية حال فإن العقبات التي تحد من فاعلية وسائل المكافحة كثيرة ولا يتسع المجال لدراستها كلها لذلك سنكتفي بدراسة أهم هذه العقبات، وبناءً عليه قسم هذا المبحث إلى عدة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: صعوبة جمع الأدلة.

المطلب الثاني: عدم التزام البنوك بالمراقبة.

المطلب الثالث: قلة الخبرة لدى العاملين في القطاع المالي بطرق المكافحة.

المطلب الرابع: ضعف التعاون الدولي.

المطلب الخامس: الجهود الدولية و الوطنية في مكافحة غسل الأموال.

المطلب الأول

صعوبة جمع الأدلة الجرمية

تعد مهمة جمع الأدلة الجرمية من أشق المهام التي تواجه المحققين في جرائم غسل الأموال ويعود السبب في ذلك إلى الأسلوب المعقد الذي يتبع في عمليات الغسل ونوعية الجناة الذين يرتكبون هذا النوع من الجرائم فهم ليسوا كالمجرمين العاديين بل هم على درجة عالية من الوعي والدهاء، والإطلاع على القوانين ويضاف إلى ذلك أن المحاكم لا تبني الإدانة على الشك فالشك يفسر لصالح المتهم، والأحكام تبني على الجزم واليقين خاصة وأن العقوبات التي تفرض على من يرتكب هذه الجريمة تعد من العقوبات المغلظة.

ومن الأمور التي تصعب مهمة المحقق أيضاً طبيعة هذه الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما أن الجناة يحرصون على عدم ترك أية أوراق أو مستندات لدى البنوك تساعد على معرفتهم وتتبع أثرهم وذلك بسبب استخدامهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة في عملياتهم واستعمالهم لأسماء وهمية ومستندات مزورة وإشارات ورموز ليس من السهولة كشفها (سعيان، 2005:91).

صحيح أن الجناة يحرصون على عدم ترك أية أوراق أو مستندات لدى البنوك أو المؤسسات المالية التي يتعاملون معها، ولكنهم يحتفظون بسجلات ومستندات من أجل تقديمها لقادتهم من كبار الجناة لإثبات كل ما قاموا به من عمليات تسلّم وتسليم وإيداع الأموال بطريقة سليمة (العمرى، 2000:126)

ومما لا شك فيه أن هذه السجلات قد تشكل أدلة هامة للمحققين الذين يقع عليهم إثبات أن هذه الأموال المدونة في السجلات قد تم الحصول عليها من مصادر غير مشروعة، هذا بالإضافة إلى أن هذه السجلات والمستندات التي قد تضبط لدى الجناة قد تساعد في معرفة تاريخ العمليات غير المشروعة والجهات أو المؤسسات التي تم التعامل معها ومقدار الأموال التي غسلت وما هي الأساليب أو الطرق التي اتبعت في نقل الأموال وإخفائها وهذا كله يساعد المحقق على تقديم الدليل المقنع للمحاكم.

ومن الأمور التي ما زالت تصعب من عملية جمع الأدلة الجرمية في جرائم غسل الأموال أن قدرة أجهزة الرقابة المختصة بمتابعة وكشف عمليات غسل الأموال في بعض الدول النامية ما زالت ضعيفة وذلك بسبب عدم وجود نظم معلوماتية متطورة فيها ولذلك فإن الحاجة باتت ماسة إلى إيجاد هذه النظم المتطورة لكي تراقب تحركات الأموال ومعرفة مصادرها وتتبع مسارها وكيفية استعمالها (القضاة، 2004:125).

صحيح أن بعض الدول المتقدمة توجد فيها هذه النظم ومثال ذلك أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما، إلا أن أجهزة الرقابة ما زالت عاجزة عن ضبط كل عمليات غسل الأموال بسبب وجود بعض الثغرات في هذه النظم (الشافي، 2001:308).

وفي هذا المقام أود القول بأنه إذا كانت دول العالم جادة في مكافحة عمليات غسل الأموال فلا بدّ من قيام الدول التي لا توجد فيها نظم معلوماتية متطورة بإنشاء مراكز معلوماتية رئيسية تكون على اتصال دائم وسري مع المؤسسات المالية المختلفة من أجل تلقي التقارير الالكترونية من أجل تحليلها والتأكد من صدقها وهذا يتطلب أن يكون العاملين في مراكز المعلومات على درجة عالية من الكفاءة هذا بالإضافة إلى تمتع هؤلاء العاملين بصلاحيات واسعة من أجل كشف أية محاولة لغسل الأموال وإخبار الجهات القضائية المختصة بذلك، ومن أجل هذه الغاية أنشأت في الأردن بموجب المادة (5) من قانون مكافحة غسل الأموال سالف الذكر لجنة سميت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال برأسه محافظ البنك المركزي وعضوية نائبه وأمناء وزارات العدل والداخلية والمالية والتنمية الاجتماعية ومدير عام هيئة التأمين، ومراقب عام الشركات وآخرين تتولى العديد من المهام من أهمها تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة ودراسة التقارير التي ترد إليها من وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي (قانون غسل الاموال الاردني، 2007: المادة 6).

وبموجب المادة (7) من القانون المذكور أنشأت في البنك المركزي وحدة مستقلة سميت (وحدة مكافحة غسل الأموال) وكلفت بمجموعة من الأعمال ومنها تلقي الأخطارات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة (14) من هذا القانون (وهي الأخطارات المتعلقة بالعمليات المشبوهة سواء تمت أو لم تتم) وطلب المعلومات التي تتعلق بها وتحليلها وتزويد الجهات الرسمية المحلية المختصة بهذه المعلومات عند الضرورة، كما أنيط بهذه الوحدة واجب القيام بإعداد تقارير عند توفر معلومات كافية مؤيدة للاشتباه بوجود عملية مشبوهة وإحالاته إلى النيابة العامة مرفقاً به ما لديها من وثائق ومستندات بهذا الخصوص، وهذا ما أخذ به المشرع البحريني في المادة الرابعة من قانون غسل الاموال.

المطلب الثاني

عدم التزام البنوك بالمراقبة

إن العبء الأكبر في مكافحة غسل الأموال يجب أن تقوم به البنوك والمؤسسات المالية لأن عمليات الإيداع والسحب تتم من خلالها في الغالب.

وقد فرضت بعض قوانين السرية المصرفية كما هو الشأن في الولايات المتحدة على البنوك إبلاغ دائرة الضرائب عن كل عملية مصرفية نقدية تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دولار وعن كل عملية دخول أو خروج لعملة أجنبية تزيد عن خمسة آلاف دولار ولكن العديد من البنوك لم تلتزم بذلك (الشافي، 2001:310).

ويضاف إلى ذلك أن البنوك لا تتعاون مع الأجهزة القضائية بالقدر المطلوب من أجل كشف عمليات غسل الأموال وذلك من خلال امتناعها عن الأخطار عن التحركات المالية المشبوهة بحجة الحفاظ على حقوق العملاء المتمثلة بالسرية المصرفية. وكذلك فإن بعض البنوك لا يقف دورها السلبي على عدم التبليغ عن العمليات المشبوهة ولكنها ترحب باستقبال الودائع المالية الكبيرة والتي قد تبلغ ملايين الدولارات مضحية بالمصلحة العامة في سبيل مصالحها الخاصة (الشافي، 2001:311). ويا حبذا لو وقف دور البنوك السلبي عند هذا الحد فالأدهى والأمر من ذلك أن الكثير من البنوك تتنافس فيما بينها في جذب العملاء من خلال تقديم التسهيلات والإغراءات لهم ، وهذا يسهل عمليات غسل الأموال القذرة (سعيغان، 2005:90). وقد يقول البعض أن السبب وراء الموقف السلبي للبنوك هو عدم وجود نصوص قانونية تلزمها بإبلاغ الجهات المختصة بالدولة عن العمليات المشبوهة، ورداً على ذلك تقول أن هذه الذريعة سقطت بعد سن معظم دول العالم أن لم تكن كلها قوانين تلزم البنوك بالتبليغ عن العمليات المالية المشبوهة ومثال ذلك ما جاءت به قوانين غسل الأموال في كل من الأردن والكويت والجزائر والتي سبق التعرض لها في هذا الشأن في المطلب الثاني من المبحث الأول تحت عنوان دور السرية المصرفية في الحد من المكافحة. ويضاف إلى ذلك وجود الكثير من النصوص القانونية في الكثير من الدول وقبل سن قوانين غسل الأموال تلزم البنوك بإبلاغ البنك المركزي بأي معاملة مصرفية تتعلق بعمل غير مشروع ومثال ذلك المادة (93) من قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة (2000) حيث أوجبت على البنوك إبلاغ البنك المركزي فوراً بأي نشاط مالي غير مشروع وأوجبت على البنك المركزي إصدار أمر إلى البنك المبلغ عن النشاط غير المشروع بالامتناع عن تنفيذ ذلك النشاط أو العملية المالية. وفي هذا المقام أود القول بأن عدم تعاون البنوك والمؤسسات المالية مع الأجهزة المختصة في الدولة وعدم تعاون الدول مع بعضها البعض في كشف عمليات غسل الأموال يشكل عقبة كبيرة أمام نجاح عمليات المكافحة. وبمعنى آخر فإن تعاون البنوك والمؤسسات المالية مع الجهات المختصة بالدولة تمثل حجر الأساس لإنجاح عمليات مكافحة غسل الأموال وقد يتحقق هذا النجاح حسبما يرى أحد الشراح (الشافي، 2001:311) إذا التزمت المؤسسات المالية بالمبادئ التالية وهي:

- 1- معرفة العميل.
 - 2- متابعة حركات رؤوس الأموال وخاصة العمليات المشبوهة والتبليغ عنها.
 - 3- توعية العاملين بالبنوك والمؤسسات المالية وتدريبهم على التقنيات التي تستخدم للكشف عن الأموال القذرة.
- وإضافة إلى هذه المبادئ أرى بأن هنالك مبدأ رابع وهو تقديم البنوك للمصلحة العامة على مصالحها الخاصة، علماً بأن الأرباح التي تعود على البنوك من الأموال المشبوهة هي أرباح آنيّة لا تبرر التضحية بمصالح الدولة التي قد تتضرر من الأموال القذرة على المدى الطويل حيث أنها تؤدي إلى رفع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة وغيرها من الآثار السلبية التي لا يتسع المجال لذكرها. وفي هذا المقام أود القول بأن اتفاقية فيينا التي وضعتها الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عام (1988) نصت في المادة (12) منها على ضرورة إنشاء نظام لمراقبة التجارة الدولية تسهياً لكشف الصفقات المشبوهة وإبلاغ السلطات المختصة عنها للقيام بالملاحقة والتحقق.
- وبناء على ذلك قامت العديد من الدول بمكافحة عمليات غسل الأموال عن طريق إنشاء أجهزة متخصصة في هذا المجال ومن هذه الأجهزة إدارة خدمة الدخول الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهيئة تراكفين في فرنسا، والوكالة المركزية الأسترالية في أستراليا، ولجنة المراقبة لمنع غسل الأموال في لبنان.
- ومع ذلك ما تزال أجهزة الرقابة غير قادرة على كشف كل العمليات المشبوهة وذلك بسبب الكثير من السلبيات المتمثلة بتنوع القانون المطبق، والغموض في المهمات المطلوبة من هذه الأجهزة، وقلة التنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة مما جعل إنتاجية هذه الأجهزة محدودة، فعلى سبيل المثال قدمت المصارف الفرنسية 2700 تصريح شبّهات، أحيل إلى القضاء 90 ملفاً فقط، ولم يتم التوصل إلى نتيجة من هذه الملفات إلا في عدد محدود، ويضاف إلى ذلك إهمال أجهزة الرقابة حيث اعترف مسؤول في هيئة الرقابة على النقد وهي إحدى ثلاث هيئات فيدرالية تهتم بالإشراف على النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأجهزة التابعة للهيئة أهملت تطبيق الأحكام الخاصة بالتصاريح.
- كما أن الزيادة الكبيرة في البلاغات ارتقت من 500 ألف عام 1989 إلى (8) ثمانية ملايين عام 1993 قد أحر عملياً الفرز والتدقيق، هذا بالإضافة إلى قلة عدد العاملين في مركز الفرز حيث لا يزيد عددهم عن 93 موظفاً فقط ويتلقون في اليوم الواحد حوالي 30 ألف بلاغ علماً بأن معالجة كل طلب استعلام عن حساب مشبوه يحتاج إلى ثلاثة أشهر (سعيغان، 2005:95). ويستفاد من ذلك أن الحاجة ما زالت ماسة لتعزيز نظم المراقبة وتفعيل دور أجهزة الرقابة ومدّها بكل الإمكانيات المادية والبشرية كي تكون قادرة على التعامل مع المخاطر القائمة والتي تزداد في مقبل الأيام وإنشاء جهاز رقابة مركزي يتولى التنسيق بين كافة أجهزة المراقبة في الدولة.

المطلب الثالث

قلة الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي بطرق مكافحة

تشكل قلة أو انعدام الخبرة أحياناً بطرق مكافحة لدى العاملين بالمؤسسات المالية بشكل عام والعاملين بالبنوك بشكل خاص عقبة كبرى أمام إنجاز عمليات مكافحة غسل الأموال. وبمعنى آخر فإن أصحاب الأموال القذرة يسهل عليهم القيام بالعمليات المالية من إيداع وسحب وغيرها عندما يكون العاملين بالبنوك غير قادرين على كشف مثل هذه العمليات. وحتى نتخطى هذه العقبة لابد من تبصير وتعريف العاملين بالقطاع المالي على طرق كشف العمليات المالية المشبوهة عن طريق إخضاعهم لبرامج ودورات تدريبية محلية أو دولية تبصرهم بالأساليب والطرق التي يلجأ إليها أصحاب الأموال القذرة من أجل إخفاء أموالهم (سعيفان، 2005:90).

وبتفصيل أكثر يجب تبصير العاملين بالقطاع المالي بأساليب وطرق التمويه والاحتيايل المختلفة التي يلجأ إليها أصحاب الأموال القذرة لإخفاء مصادر أموالهم غير المشروعة، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشمل البرامج التدريبية التي يخضع لها العاملون بالقطاع المالي على موضوعات قانونية تنمي مهاراتهم وقدراتهم على إتباع الإجراءات القانونية المشروعة أثناء سعيهم إلى كشف العمليات المالية المشبوهة، ولكي تحقق البرامج التدريبية الغايات المرجوة منها يجب أن يقوم بعمليات التدريب والتأهيل خبراء على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة التخصص المهني والعلمي، أي أن يشارك في عمليات التدريب خبراء في علم الجريمة ممن يحملون درجات علمية في القانون وخبراء من رجال الشرطة ومن القضاة وخبراء من القادة العاملين في القطاع المالي بشكل عام وقطاع المصارف بوجه خاص ومن رجال الجمارك ومراكز البحوث الاجتماعية والاقتصادية والجنائية.

وإذا كانت المؤهلات والخبرات غير متوافرة لدى مدربين من داخل الدولة فإننا نرى ضرورة الاستعانة بالدول المتقدمة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وذلك عن طريق إرسال بعثات لغايات التدريب إلى الدول المتقدمة أو عن طريق استقدام خبراء من هذه الدول المتقدمة إلى داخل الدولة ونقل خبراتهم إلى العاملين بالقطاع المالي والمصرفي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لابد من إخضاع العاملين بالقطاع المالي إلى دورات متعاقبة رغم تأهيلهم كما أسلفنا وذلك حتى يكونوا على صلة بكل جديد يستجد في مجال مكافحة هذه الجريمة.

المطلب الرابع

ضعف التعاون الدولي

يعد ضعف التعاون الدولي في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال من العقبات الرئيسية التي تحد من فاعلية عمليات مكافحة.

ويمكن الوقوف على ضعف التعاون الدولي من خلال الأمور التالية:

1. سعي بعض الدول لتحقيق مصالحها ولو تعارضت هذه المصالح مع مصالح الدول الأخرى والدليل على ذلك وجود مصارف ومؤسسات مالية في بعض الدول تشجع عمليات غسل الأموال لا بل وتقدم التسهيلات والإغراءات لأصحاب هذه الأموال وذلك من خلال تمسكها بالسرية المصرفية المطلقة والهدف من وراء ذلك معروف ألا وهو حصول هذه المصارف على عمولات كبيرة.
2. عدم انضمام العديد من الدول للاتفاقيات الدولية التي تكافح عمليات غسل الأموال.

ومن الأدلة التي تساق في هذا المجال أن عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقية فيينا لعام (1988) الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد بلغ (145) دولة فقط، وأن عدد الدول التي تطبق الإجراءات التي أوصت بها الاتفاقية قد بلغ (40) دولة فقط (مقابلة، 2004:498).

ويضاف إلى ذلك عدم التزام العديد من الدول بتطبيق توصيات فريق العمل المالي (FATF) لمكافحة عمليات غسل الأموال في البنوك وهذا الأمر يجعل من هذه الدول ملجأ للأموال القذرة (عربية، 2004:233).

3. تشجيع بعض الدول للاستثمارات الدولية:

تسعى الكثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية مما يجعل هذه الدول قبلة لأصحاب الأموال المشبوهة وذلك من خلال قيامها بتطوير وتحديث نظامها المالي والمصرفي والانفتاح على الآخر وتحرير الأسعار والخصخصة وتحرير العملة الوطنية وخفض ضريبة الجمارك والإعفاء منها أحياناً.

وقد يكون الدافع لهذه الدول في القيام بهذه التسهيلات هو حاجتها إلى الأموال التي تساعد على القضاء على مشاكل الفقر والبطالة التي تعاني منها أو التخفيف منها على الأقل.

4. عدم التنسيق بين أجهزة الرقابة في الدول المختلفة:

لقد ذكرت في الصفحات السابقة أن جريمة غسل الأموال تعد من الجرائم المنظمة العابرة للحدود وهذا يعني أن مكافحة هذه الجريمة لا يكون قاصراً على دولة معينة، فهو يحتاج إلى تضافر جهود كل الدول التي وقع فيها أي نشاط أو عمل أو سلوك مجرم، كتحويل الأموال أو نقلها أو الاستيراد أو التصدير، أو التوزيع أو السمسرة أو الإخفاء، أو التمويه، وهذا يتطلب التنسيق بين أجهزة الرقابة في الدول التي حدث فيها سلوك من هذه السلوكيات، وتبادل المعلومات التي تساعد في تتبع هذه الأموال القذرة من أجل تسهيل كشفها فإذا لم يحدث هذا التنسيق فإن فاعلية أجهزة الرقابة تكون محدودة.

وفي هذا المقام أود الإشارة إلى وجود قوانين تمنع التنسيق أو تبادل المعلومات الدولية بين أجهزة الرقابة (الرازم، 2004:7).

5. وجود بعض النزاعات الدولية:

إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن النزاعات والحروب التي تنشأ بين الدول يؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج بحثاً عن ملجأ آمن حيث يقال "أن رأس المال جبان" وفي الغالب يتم إخراج الكثير من الأموال من الدول التي تحدث فيها مثل هذه النزاعات بطرق غير مشروعة، ومثال ذلك ما حدث في العراق بعد احتلاله عام (2003) حيث تضاربت المصادر حول حجم الأموال التي أخرجت وما تزال فهي تقدر بمئات المليارات على الأقل الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات عانت منها شعوب المنطقة وخاصة الطبقة الفقيرة التي ما زالت مدهولة من هول ما حدث.

6. تراجع حجم المساعدات والقروض الميسرة التي تقدمها دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقير مما دفع بعض الدول إلى البحث عن الأموال سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة وذلك بسبب حاجتها إلى هذه الأموال لأغراض التنمية ومواجهة قضايا الفقر والبطالة وسداد الديون وفوائدها المتراكمة والتي باتت الكثير من دول العالم الفقيرة عاجزة عن سدادها.

7. عدم وجود تعاون فعال بين الدول المتقدمة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال والدول التي لا تقوى على توفير وسائل مكافحة المتطورة والقوى البشرية المدربة.

8. عدم الاتفاق على تعريف لجريمة غسل الأموال:

إن عدم اتفاق دول العالم على تعريف شامل وموضوعي لجريمة غسل الأموال يشكل عقبة أمام مكافحة ذلك لآيد من وضع تعريف لهذه الجريمة بحيث يشمل التجريم كافة المصادر غير المشروعة سواء كانت ناجمة عن الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو غيرها من الأنشطة غير المشروعة كالرشوة، والفساد المالي والإداري، والقمار، والدعارة، وتجارة الأسلحة الممنوعة دولياً، وسرقة الآثار والأعضاء البشرية.

المطلب الخامس

الجهود الدولية و الوطنية في مكافحة غسل الاموال

هناك الكثير من الجهود الدولية والوطنية التي بذلت من أجل مكافحة جريمة غسل الأموال. أولاً: من الجهود الدولية التي بذلت على سبيل المثال:

1. اتفاقية فيينا لعام 1988

وقد وضعتها الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي دخلت حيز النفاذ في تشرين الثاني من عام 1990 حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها حوالي 162، دولة وهذا يعني أن هناك العديد من دول العالم لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 تشرين الثاني من عام 2000 والتي أوجبت على الدول الأطراف أن تعتمد وفقاً للمبادئ الأساسية لقوانينها الداخلية ما يلزم من تدابير تشريعية لتجريم الأفعال التي يرتكبها غاسلوا الأموال (عوض، 2002:154).

3- توصيات بازل لعام 1988:

في عام 1988 اعتمدت لجنة بازل التي تضم ممثلي المصارف المركزية وسلطات الإشراف على المصارف في مجموعة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إعلان مبادئ يضم مجموعة من قواعد السلوك التي تتصل بغسل الأموال والتي يتعين على المصارف إتباعها لكي تتم السيطرة على ظاهرة غسل الأموال من خلال منع استخدام البنوك كوسيلة لإخفاء أو تنظيف الأموال (عيد، 1999:303).

4- اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال لعام 1990:

وضعت الدول الأوروبية هذه الاتفاقية بالتشاور مع كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي غير متخصصة بجريمة محددة ولكنها تلزم الدول الموقعة عليها بتجريم غسل الأموال الناتجة عن أعمال إجرامية.

5- توصيات السبع الكبار:

أصدرت مجموعة (FATF) المنبثقة عن مجموعة الدول الصناعية السبع الأكثر تقدماً عام 1990 مجموعة من التوصيات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومن أهم هذه التوصيات أن تجرم التشريعات الوطنية كل الأفعال التي يجني المجرمون من ورائها الأرباح الطائلة ورفع السرية المصرفية عن أعمال البنوك والإبلاغ عن الصفقات المشبوهة.... الخ.

6- توصيات المؤتمر الوطني الإفريقي لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في

أفريقيا 1992:

ومن أهمها سن تشريعات تسمح بمصادرة الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1994: ومن أهم ما ورد فيها تجريم غسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. أما عن الجهود الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال فقد بادرت العديد من الدول الأجنبية والعربية إلى سن تشريعات تجرم عمليات غسل الأموال سواء كانت هذه الأموال ناتجة عن الاتجار بالمخدرات أو عن مصدر آخر غير مشروع هذا بالإضافة إلى قيام الكثير من الدول بإنشاء الأجهزة المختصة لمكافحة هذه الجريمة وتدريب العاملين في هذه الأجهزة على أساليب وطرق المكافحة. ولكن ورغم كل هذه الجهود المشكورة فإن مجتمعنا ما زال بحاجة إلى المزيد من التعاون سواء على المستوى الدولي أو الوطني لكون هذه الجريمة من الجرائم المنظمة والعابرة للحدود. وبعبارات أكثر وضوح فإننا ما زلنا بحاجة إلى إرادة سياسية جادة لمكافحة هذه الجريمة والتخلي عن الأهداف الضيقة التي ما زالت بعض الدول تسعى إلى تحقيقها، وهذا يتطلب عدم الاكتفاء بإبرام الاتفاقيات الدولية أو سن التشريعات الوطنية وإنشاء الأجهزة المختصة بل لا بد من الالتزام الجاد والصادق بتطبيق النصوص القانونية على أرض الواقع حيث أن من أهم العقبات التي تحد من نجاعة المكافحة عدم التعاون الجاد في تطبيق القوانين.

ثانياً: الجهود الوطنية:

أ- القوانين

من الجهود الوطنية التي قامت فيها الأردن من اجل مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب سن قانون مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم (46) لسنة (2007)، و القانون المعدل له رقم (31) لسنة (2015).

ب- الانظمة

- 1- وضع نظام عمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم (44) لسنة (2008).
- 2- وضع نظام وحدة مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم (40) لسنة (2009).

ج- التعليمات

- وضع العديد من التعليمات الخاصة بمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب و منها على سبيل المثال:
- 1- تعليمات مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في انشطة التأمين رقم (6) لسنة (2010).
 - 2- تعليمات مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب لسنة (2010) و تعديلاتها.
 - 3- التعليمات الخاصة بالشركات التي تمارس التأجيل التمويلي لسنة (2010).
 - 4- التعليمات الخاصة بالجهات التي تمارس ايا من الانشطة المالية رقم (3) لسنة (2011).
 - 5- التعليمات الخاصة بالجهات التي تقدم الخدمات البريدية رقم (1) لسنة (2012).
 - 6- التعليمات الخاصة بمحلات صياغة الحلي و بيع المجوهرات و المعادن الثمينة و الاحجار الكريمة لسنة (2014)
 - 7- تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم (14) لسنة (2018) الخاصة بالبنوك.
 - 8- تعليمات عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب الخاصة بشركات الصرافة رقم (70) لسنة (2018).
 - 9- تعليمات غسل الاموال و تمويل الارهاب الصادر عن هيئة الاوراق المالية رقم (14) لسنة (2018).
 - 10- التعليمات الخاصة بالمكاتب العقارية المرخصة لسنة (2018).

د-وحدة مكافحة غسل الاموال

لقد تم انشاء وحدة خاصة بمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب بموجب المادة (7) من قانون غسل الاموال و تمويل الارهاب المذكور اعلاه، تتمتع باستقلال مالي و اداري و ترتبط بمحافظ البنك المركزي، وتختص بتلقي الاخطارات المتعلقة باي عملية يشتبه بانها مرتبطة بغسل الاموال او تمويل الارهاب، وطلب المعلومات التي تتعلق بها و تحليلها و التحري عنها، وتزويد الجهات المختصة بهذه المعلومات عند الضرورة و ذلك لغايات مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب. وتقوم الوحدة ايضا في حال توافر معلومات تتعلق بوجود عملية يشتبه بانها مرتبطة بغسل الاموال او تمويل الارهاب باعداد تقرير ترفق به المعلومات و البيانات و الوثائق و المستندات و يرسل من قبل رئيس الوحدة الى المدعي العام المختص من اجل اجراء التحقيق فيها، وللمدعي العام بناء على طلب رئيس الوحدة التحفظ على الاموال محل العملية المشتبه بها.

و للوحدة نشر احصائيات دورية عن عدد العمليات التي يشتبه بانها مرتبطة بغسل الاموال او تمويل الارهاب التي تم تلقيها و توزيعها و تصنيفها حسب الجهات، ونشر احصائيات عن عدد احكام الادانة الصادرة، و الممتلكات المصادرة او المجمدة، والمساعدات القانونية المتبادلة و ذلك عملا باحكام المادة (12) من قانون غسل الاموال سالف الذكر.

ه-الجهود التي قامت بها وحدة مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب:

بعد القيام بزيارة ميدانية لهذه الوحدة فقد اطلعت على التقارير السنوية التي اصدرتها منذ عام (2007) وحتى عام(2016)، وقد تبين لي بأن هذه التقارير تحتوي على الكثير من المعلومات والبيانات الهامة ومنها على سبيل المثال: 1-إيلاء الوحدة أهمية قصوى لتدريب العاملين فيها، لذلك قامت بإيفاد العديد من موظفيها في مهمات رسمية وعلمية خارج المملكة وداخلها للمشاركة في مؤتمرات وورش وندوات واجتماعات خاصة بمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي.

النشاط	2014	2015	2016
عدد المحاضرات و الندوات وورش العمل والاجتماعات المحلية	17	13	24
المحاضرات وورش التدريب والاجتماعات الاقليمية والدولية	17	15	12

مخاطبة جميع الجهات الوطنية لتسريع الحصول على المعلومات المتوفرة في قواعد بياناتها من خلال عمليات الربط الالكتروني بين الوحدة وهذه الجهات.

3-تحديث البنية التحتية التكنولوجية لديها من أجل تشغيل نظام إخطار الكتروني حديث و متطور يخدم الوحدة في تحقيق اهدافها.

4-تعزير التعاون مع العديد من الوحدات النظرية التي تعمل في مجال مكافحة غسل الاموال. و من الأنشطة التي قامت بها اللجنة تلقي الاخطارات والتبليغات والطلبات من الجهات الملزمة بواجب الاخطار، وطلبات التعامل المحلي والتعاون الدولي للاعوام 2014، 2015، 2016، فقط لأن التقرير السنوي للوحدة لسنة 2017 لم يصدر بعد. و هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

النشاط	2014	2015	2016
عدد الإخطارات الواردة للوحدة من الجهات الملزمة بواجب الاخطار	155	319	505
التبليغات الواردة للوحدة من الجهات الرقابية والاشرافية	29	28	52
الاخطارات والتبليغات الواردة للوحدة والمتعلقة بعدد الاشخاص المشتبه بهم	304	452	694
طلبات وحدات نظيرة متعلقة من دول مختلفة	67	82	81
طلبات وحدات نظيرة متعلقة بعدد الاشخاص المشتبه بهم	648	348	439

و بعد البحث عن الاحكام الجزائية الصادرة عن محكمة التمييز بشأن غسل الاموال فقد تبين لنا اصدار العديد من الاحكام منها بعض احكام اداة كالحكم رقم 2017/1422، والحكم رقم 2015/1872، والحكم الهام جدا رقم 2013/1062 الصادر بحق احد المسؤولين الكبار و الذي ادين بعدة جرائم -ومنها جنائية غسل الاموال- وقد حكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاثة عشر سنة و ثلاثة أشهر، ومصادرة مايزيد عن (24) مليون دينار اردني من امواله وتغريمه أكثر من (20) مليون دينار اردني.

أما الاحكام الاخرى الصادرة عن محكمة التمييز والمتعلقة بجريمة غسل الاموال فهي تتعلق بطلبات تسليم مجرمين وقد حكمت المحكمة المذكورة برد طلبات التسليم نظرا لعدم توافر شروط التسليم، ومن هذه الاحكام على سبيل المثال الاحكام ذوات الارقام التالية:

2017/948، و 2017/1824، و 2016/1555، و 2016/2523، و 2014/971، و 2013/1269... الخ.

الخاتمة

تعرضت هذه الدراسة لبعض العقبات التي تحد من فاعلية وسائل مكافحة المتبعة للحد من عمليات غسل الأموال، وقد انصبت الدراسة على العقبات الأهم كعقبة السرية المصرفية، وصعوبة جمع الأدلة الجرمية، وعدم التزام البنوك بالمراقبة، وقلة أو إنعدام الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي بوسائل مكافحة، وضعف التعاون الدولي في هذا المجال، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

النتائج:

- 1- وجود العديد من العقبات التي تحد من نجاعة الجهود الوطنية والدولية التي بذلت في هذا المجال وذلك بسبب التمسك المبالغ به في السرية المصرفية في بعض الدول.
- 2- سعي الكثير من الدول والأفراد إلى تحقيق بعض المصالح الخاصة ولو كان ذلك على حساب الغير.
- 3- عدم مشاركة بعض الدول في الجهود الدولية والوطنية للحد من هذه الظاهرة.
- 4- حاجة دول الجنوب الفقيرة إلى أموال دول الشمال الغنية لمواجهة بعض المشاكل التي تعاني منها كالفقر والبطالة.
- 5- ضعف الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص بأساليب وطرق مكافحة.
- 6- إيلاء وحدة مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب في الاردن أهمية قصوى لتدريب العاملين فيها، لذلك قامت بإيفاد العديد منهم في مهمات رسمية وعلمية خارج المملكة وداخلها للمشاركة في مؤتمرات وورش واجتماعات خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- 7- لقد تبين بأن أكثر التبليغات التي وردت للوحدة من الجهات الرقابية والاشرفية قد أتت من دائرة الجمارك العامة.
- 8- لقد تبين بأن غالبية الاخطارات التي وردت للوحدة قد أتت من البنوك.
- 9- تنامي أعداد الاخطارات والتبليغات وعدد المعاملات المتعلقة بالأشخاص المشتبه بهم.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- 1- عدم التمسك غير المبرر بالسرية المصرفية الذي مازال موجودا على أرض الواقع، رغم أن القوانين قد حدت من السرية المصرفية.
- 2- إخضاع العاملين بالقطاع المالي بوجه عام والعاملين بالقطاع المصرفي بشكل خاص لبرامج تدريب متطورة تعرفهم بالأساليب التي يلجأ إليها أصحاب الأموال القذرة من أجل إضفاء صفة المشروعية على أموالهم.
- 3- الالتزام الفعلي من قبل المؤسسات المالية بأعمال المراقبة والإبلاغ الفوري عن كل العمليات المالية المشبوهة.
- 4- مساعدة الدول المتقدمة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال للدول المتأخرة في هذا المجال عن طريق تقديم المعدات اللازمة لأعمال مكافحة وتدريب العاملين بالقطاع المالي على أساليب مكافحة.
- 5- تفعيل تبادل المعلومات اللازمة بين أجهزة المراقبة في الدول المختلفة من أجل كشف العمليات المشبوهة.
- 6- قيام الدول الغنية بتقديم الأموال اللازمة للدول الفقيرة، سواء كان ذلك على شكل مساعدات، أو قروض ميسرة، أو استثمارات، من أجل سحب البساط من تحت أرجل هذه الدول التي تتذرع بحاجتها الماسة إلى الأموال من أجل التنمية و مواجهة مشاكل الفقر و البطالة التي تعاني منها فإذا لم تقم الدول الغنية بهذا الدور فستبقى الدول الفقيرة البيئة الخصبة لنمو و تزايد هذه الظاهرة.

مصادر ومراجع

- 1- الحمادي، خالد حمد محمد، غسل الأموال في ضوء الإجماع المنظم، دار النهضة العربية-القااهرة ، 2005.
- 2- الرازم، عز الدين، مكافحة غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية، دائرة التدريب في بنك الاستثمار العربي الأردني، 2004.
- 3- سعيفان، محمود، دور البنوك الأردنية في مكافحة غسل الأموال، رسالة ماجستير ، جامعة عمان العربية، 2005.
- 4- سليمان، خالد، تبيض الأموال جريمة بلا حدود، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، 2004.
- 5- شافي، نادر عبدالعزيز، تبيض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2001.
- 6- الشرفات، طلال، مسؤولية البنوك عن غسل الأموال وكيفية مواجهتها، بحث قدم الى مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق الذي عقدته كلية القانون بجامعة اليرموك عام 2002.
- 7- عبدالعظيم، حمدي، غسل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 1997.
- 8- عبدالمنعم، سليمان، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 9- عبد المنعم، سليمان، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر-الاسكندرية، 2000.
- 10- عربية، زياد علي، غسل الأموال، مجلة الأمن والقانون التي تصدرها أكاديمية شرطة دبي، السنة 12، 2004.
- 11- العمري، أحمد بن محمد، غسل الأموال، مؤسسة الإمامة الصحفية، الرياض، 2000.
- 12- عوض، محمد محي الدين، تطور مكافحة الدولية لغسل الأموال ومعوقاتها، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 23، الرياض، 2002.
- 13- عيد، محمد فتحي، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
- 14- قشقوش، هدى، جريمة تبيض الأموال في نطاق التعاون الدولي منشورات الحلبي الحقوقية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، بيروت، 2007.
- 15- القضاة، يعرب، جريمة غسل الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2004.
- 16- القليوبي، سميحة، الأسس القانونية لعمليات البنوك، دار النهضة العربية- القااهرة، 1992.
- 17- المبارك، مخلص إبراهيم، غسل الأموال التجريم والمكافحة، الطبعة الأولى، دمشق، 2003.
- 18- محمددين، جلال وفاء، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية، 2001.
- 19- مقابلة، عقل يوسف، وسائل مكافحة جريمة غسل الاموال، مجلة القانون و الاقتصاد-كلية الحقوق-جامعة القااهرة، العدد 74، 2004.
20. مقابلة، عقل يوسف، جريمة غسل الاموال في عصر العولمة، مجلة الحقوق-جامعة البحرين، المجلد الثاني، العدد الاول، 2005.

التشريعات

- قانون مكافحة غسل الأموال الأردني رقم (46) لسنة (2007) و تعديله. -قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة (2000).
- قانون الصرافة الاردني رقم (26) لسنة (1992).
- قانون تدقيق الحسابات الاردني رقم (3) لسنة 1985.
- قانون السرية المصرفية للبناني الصادر عام 1956.
- قانون مكافحة تبييض الاموال و تمويل الارهاب اللبناني رقم(44) لسنة(2015).
- نظام جمعية مدققي الحسابات رقم 47 لسنة 1987.
- نظام عمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم(44) لسنة(2008).
- نظام وحدة مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب رقم(40) لسنة(2009).
- تعليمات مكافحة غسيل الاموال رقم(10) لسنة (2001).
- تعليمات مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في انشطة التأمين رقم (6) لسنة (2010).
- تعليمات مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب لسنة (2010) و تعديلاتها.
- المبادئ العامة لمحكمة التمييز الجزائية في الاردن

الفهرس

الموضوع	
الملخص باللغة العربية	2
الملخص باللغة الانجليزية	3
المقدمة	4
المبحث الأول: السرية المصرفية	6
المطلب الأول: مفهوم السرية المصرفية	6
المطلب الثاني: دور السرية المصرفية في الحد من المكافحة	7
المطلب الثالث: نظم السرية المصرفية	9
الفرع الأول: السرية المصرفية في بعض الدول المتقدمة	9
الفرع الثاني: السرية المصرفية في بعض الدول النامية	10
المبحث الثاني: عقبات المكافحة الأخرى	13
المطلب الأول: صعوبة جمع الأدلة الجرمية	13
المطلب الثاني: عدم التزام البنوك بالمراقبة	14
المطلب الثالث: قلة الخبرة لدى العاملين بالقطاع المالي بطرق المكافحة	16
المطلب الرابع: ضعف التعاون الدولي	16
خاتمة وتوصيات	17
الهوامش	22
مصادر ومراجع	23